العوامل المؤثرة على الإئتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية الجزائرية - دراسة قياسية للفترة (1989-2009)

أ.محـمد عبادي جامعة برج بوعريريج
د.عبد الرحمان القري جامعة المسيلة

ملخص

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير كل من حجم الودائع، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان، والاصلاحات الاقتصادية، على الإئتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية الجزائرية ممثلا بحجم التسهيلات الائتمانية، باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1989 إلى 2009. حيث تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد للدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية OLS.

أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة ايجابية معنوية بين حجم التسهيلات الائتمانية وكل من إجمالي الودائع ومتغير الاصلاحات الاقتصادية، في حين ارتبط سعر الفائدة الحقيقي وحجم السكان بعلاقة عكسية معنوية.

الكلمات المفتاحية: الإئتمان، التسهيلات الائتمانية، الودائع، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان، الإصلاحات الاقتصادية، البنوك التجارية، طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، الجزائر.

Abstract

The study aimed to test the effect of deposits, real interest rate, population and economic reforms on the Banking credit given by commercial banks of Algeria represented by the size of credit facilities. The study used annual data for the period from 1989 to 2009. Where the Multiregression model was estimated using a method of Ordinary Least Squares OLS .

The results of analysis showed that there is a positive relationship with a statistically significant between the credit facilities and the deposits and the variable of economic reforms, while the real interest rate and population size have been linked by significant negative relationship .

Keywords: Credit, Credit Facilities, Deposits, Real Interest Rate, Population, Economic Reforms, Commercial Banks, OLS, Algeria.

مقدمة

يعتبر التمويل عنصرا أساسيا في التكوين الرأسمالي للدول النامية عموما، وتعتمد عملية التمويل بدرجة أساسية على السياسات المستخدمة لتعبئته وتوجيهه نحو مجالات التنمية الاقتصادية. وتشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية وهامة في عملية التمويل، إذ أن للقطاع المصرفي دورا كبيرا لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر أهم المداخل التي تمارس الدولة من خلالها سياستها الاقتصادية، لاسيما في ظل الاقتصاديات التي ترتكز على التمويل المصرفي، والتي تعرف باقتصاديات الاستدانة كالجزائر.

ويعتبر تطور القطاع المصرفي مؤشرا رئيسيا على حيوية الوضع الاقتصادي. ويتجلى دور البنوك في قطاع الأعمال بوضوح من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية. غير أن الدور الحقيقي للبنوك التجارية يقاس بمدى أدائها لوظيفتها الرئيسية المتمثلة في الوساطة المالية، أي قبول الودائع ومنح القروض، والتي تتحدد في إطار السياسة الائتمانية للبنك.

و بالموازاة مع ذلك كان لزاما على البنك التجاري المحافظة على التوازن بين سياسة الإقراض والاقتراض للحفاظ على سيولة مستمرة. هذا التوازن الذي يصعب توفيره، نظرا لوجود مخاطر عدم السداد، و التي يفترض التحكم فيها في كل مرحلة من مراحل العملية الائتمانية. فمشكلة القروض المتعثرة مثلا تواجه كل البنوك، ولو بدرجات مختلفة.

وكل هذا تقابله حقيقة مفادها أن كل الدول تضع قيودا على النشاط الائتماني للبنوك التجارية بغرض الحد من نطاق حريتها في خلق الائتمان، حيث أن إتباع سياسة ائتمانية غير متناسقة مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة قد تعرقل سياسة التنمية، خاصة من خلال الضغوط التضخمية أو الانكماشية التي قد تحدثها، وهو ما يؤثر سلبا على تلك الأهداف.

ومن هنا يظهر تأثير السياسة النقدية على السياسة الائتمانية. ويختلف هذا التأثير بدرجات متفاوتة، من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، في قدرة السلطات النقدية على التحكم في الائتمان من خلال مختلف الأدوات المتضمنة في السياسة النقدية (الكمية منها والنوعية).

وبناء على الأهمية المعطاة لنشاط الجهاز المالي والبنكي برزت ضرورة التعرف على أهم جوهر نشاطه المتمثل في منح التسهيلات الائتمانية، والسياسة التي تحكم هذا النشاط، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

ماهو تأثير كل من حجم الودائع الاجمالي، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان والإصلاحات في السياسة الاقتصادية والنقدية على الإئتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك الجزائرية للفترة (1989-2009)؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، من خلال الدور المهم الذي تتميز به البنوك التجارية الجزائرية في تمويل الاستثمارات ودفع عجلة النمو. كما تكمن أهمية الدراسة في الفترة الزمنية، التي تميزت بلجوء السلطات العمومية في الجزائر في إطار مسعى تفعيل سوق التمويل عموما، وسوق البنوك خصوصا، إلى إجراءات إصلاحية هامة في القطاع المالي والمصرفي، آخذة في الاعتبار التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الوطني والدولي على حد سواء. والهدف الأساسي من وراء ذلك هو تطوير فعالية البنوك وتكييفها مع الواقع الاقتصادي الجديد. فبعد صدور قانون النقد والقرض عرفت تلك المرحلة بعض التحولات، على الأقل من الجانب التنظيمي والتشريعي، حيث أصبح بنك الجزائر يفرض صرامة أكبر، إما في مجال تمويل الإنفاق العمومي (تمويل عجز الخزينة العمومية)، أو في مجال إعادة تمويل البنوك التجارية بالسيولة، وكذا في تطبيق قواعد الحذر، وبالتالي التشديد في الرقابة المصرفية، حرصا منه على تسيير الائتمان بضوابط تقلص من تأثير حجم القروض الممنوحة على معدلات التضخم.

كما تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لعدم وجود دراسات قياسية منهجية –على حد علم الباحث- مطبقة على الجزائر حول الموضوع.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

1- تتبع تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية للفترة (1989-2009).

2- تحليل وقياس أثر المتغيرات الاقتصادية ممثلة في كل من حجم الودائع الإجمالية، سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض، عدد السكان، الظروف والاصلاحات الاقتصادية على الإئتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية الجزائرية ممثلة بحجم التسهيلات الائتمانية.

3- الوصول إلى نموذج قياسي يعبر عن محددات الإئتمان المصرفي في البنوك الجزائرية.

فرضيات الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة، وفي ضوء المفاهيم النظرية والدراسات ذات الصلة بالموضوع يتم صياغة فرضيات الدراسة كالتالي:

1. يوجد تأثير إيجابي لكل من إجمالي حجم الودائع، عدد السكان، الإصلاحات الإقتصادية التي انتهجتها الجزائر في القطاع المصرفي على الإئتمان المصرفي الممنوح من طرف البنوك التجارية الجزائرية.

2. يوجد تأثير سلبي لسعر الفائدة الحقيقي على الإئتمان المصرفي الممنوح من طرف البنوك التجارية الجزائرية.

ولذلك فقد قامت الدراسة باختبار تأثير مجموعة من المتغيرات معبرة عن محددات الائتمان المصرفي للبنوك، حيث تجدر الإشارة إلى أن الدراسة اقتصرت على اختبار تأثير أربع متغيرات دون التطرق إلى محددات خاصة بخصائص البنوك الجزائرية كل على حدة، نظرا لعدم توفر بيانات بهذا الخصوص. ولتحقيق ذلك فقد تناول الجزء الأول للدراسة الإطار النظري والدراسات السابقة، في حين يتكون المتبقي من هذه الدراسة من أربعة أجزاء، يتضمن الجزء الثاني وصف لبيانات ومنهجية الدراسة، ويعرض الجزء الثالث النتائج التي تم التوصل إليها. ويتضمن الجزء الأخير الخاتمة والتوصيات.

الإطار النظري والدراسات السابقة

1- تعريف الائتمان المصرفي:

يشير الائتمان المصرفي (Banking credit) (Lloyld, 1986) إلى أنه مرادف لكلمة الدين، فالدين التزام بالدفع في المستقبل، والائتمان هو المطالبة باستلام الدفعات في المستقبل. واعتبره (Vaish, 1979) في تعريف مشار إليه في (عبد الله والطراد، 2006) بأنه القوة الشرائية غير المستهلكة من الدخل، ولكنها خلقت بواسطة البنوك من دخل المودعين غير المستغل والمودع فيها. وبالتالي فالإئتمان عبارة عن القروض والتسهيلات النقدية وغير النقدية التى يتم منحها للأفراد والجهات الاعتبارية العامة والخاصة مقابل توفير ضمانات كافية وتعهد المقترض بسداد تلك الأ موال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط فى تواريخ استحقاقها.(www.cbl.gov)

2- لمحة عن تطور الجهاز المصرفي الجزائري واصلاحاته:

في إطار مسعى تفعيل سوق التمويل عموما، وسوق البنوك خصوصا، عمدت السلطات العمومية في الجزائر إلى إجراءات إصلاحية هامة تخص الاقتصاد عموما واجراءات تخص القطاع المالي والمصرفي خاصة، فقد مر المسار التنموي في الجزائر بمرحلتين شهدتا الكثير من المحاولات الإصلاحية :

المرحلة الأولى: (من 1989 إلى 2000): تميزت هذه المرحلة بالانتقال من تنظيم اقتصادي مخطط إلى تنظيم اقتصادي آخر خاضع لقوى السوق، كما عرفت الجزائر خلال هذه الفترة عدة إصلاحات جوهرية ولجأت إلى المؤسسات المالية الدولية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي. تميزت باتفاقيات الاستعداد الائتماني بين 1989 و1994 مع البنك الدولي. (بوزيدة، 2006)

المرحلة الثانية: (بعد سنة 2000) والتي شهدت بداية خروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي عصفت بها خلال التسعينات، وشهدت مواصلة الإصلاحات واستكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق. شهدت فيها الجزائر ما يعرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي يتمحور حول المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت، تحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية. (بوزيدة، 2006)، بالاضافة إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي سنة 2005 تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن.

وقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات تمثل أهمها في الإصلاح الذي مس وغير كثيراً من عمله و توجهه للتكيف مع الإصلاحات الاقتصادية الجديدة وهو ما تضمنه القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، وهو من القوانين التشريعية الأساسية التي شملت كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك، أنشطة البنوك، مراقبة البنوك، ومعايير التسيير ...الخ. (الموسوي، 1993)

ويتضمن القانون ثلاثة مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية، مجلس النقد والقرض الذي يتمتع بأوسع صلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي وإصدار أنظمة مصرفية تتعلق بعدة أمور منها إصدار النقود وأسس وشروط عمليات البنوك والمؤسسات المالية وخاصة تغطية و توزيع المخاطر و السيولة والملاءة إلى غير ذلك. بنك الجزائر، حدد هذا القانون مديرية البنك المركزي التي تتكون من محافظ و ثلاثة نواب و يتمتع البنك المركزي بعدة صلاحيات منها إصدار الأوراق النقدية وتسيير احتياطات الذهب والعملات الأجنبية ويمكنه استخدام أدوات السياسة النقدية كإعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري والسوق النقدية ...الخ. (بهلول، 1993) واللجنة المصرفية، بهدف مراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ولمعاقبة المخالفات المثبتة.

إن أثر قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي الجزائري يظهر في تكييف وضعية البنوك العمومية مع هذا القانون، و ذلك لإكمال الشروط للحصول على اعتماد من بنك الجزائر ومن بين هذه الشروط : الحد الأدنى لرأسمال الاجتماعي الذي يجب أن توفره البنوك. كما برزت مؤسسات بنكية ومالية جديدة عديدة منها بنك الخليفة، البنك العربي، بنك الريان وصندوق الترقية العقارية وإنشاء الصندوق الوطني للسكن و إنشاء شركة التمويل الرهن العقاري ...الخ

ومن الناحية الائتمانية فبعد صدور قانون النقد والقرض عرفت عملية منح الائتمان بعض التحولات، على الأقل من الجانب التنظيمي والتشريعي، حيث أصبح بنك الجزائر يفرض صرامة أكبر، إما في مجال تمويل الإنفاق العمومي (تمويل عجز الخزينة العمومية)، أو في مجال إعادة تمويل البنوك التجارية بالسيولة، وكذا في تطبيق قواعد الحذر، وبالتالي التشديد في الرقابة المصرفية، حرصا منه على تسيير الائتمان بضوابط تقلص من تأثير حجم القروض الممنوحة على معدلات التضخم.

العوامل المؤثرة على الإئتمان المصرفي المقدم من طرف البنوك التجارية:

تعتبر نسبة الإئتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا لتطور الجهاز المصرفي (انظر دراسة Colombage, 2006) ودراسة (Liang and Teng, 2006).حيث تتأثر الإئتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية ممثلة بصافي الائتمان المحلي (مجموع صافي الائتمان المقدم إلى القطاع العام غير المالي، والائتمان الموجه إلى القطاع الخاص، والحسابات الأخرى (www.worldbank.org)) بعدة عوامل اقتصادية نذكر منها ما قامت الدراسة باختبار درجة تأثيره كما يلي:

1. حجم الودائع الإجمالي (Deposit): يعتبر مؤشر الودائع أحد أهم المؤشرات التي تعكس تطور الجهاز المصرفي، كما يعكس هذا المؤشر قدرة وفاعلية البنوك في جذب الودائع. وتعبر نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي على درجة التعميق المالي (Christopoulos and Tsionas, 2004) ، كما تعتبر كذلك مؤشرا للتطور المالي (Liang and Teng, 2006). ويرتبط إيجابا مع حجم الائتمان. (العامري، 2003)

2. سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض (Real Interest Rate): سعر الفائدة الحقيقي هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي (www.worldbank.org). حيث تتأثر البنوك الجزائرية في إطار عملية منح الائتمان بكلفته من خلال أداة سعر الفائدة على الاقراض، حيث تُستخدم كأداة من البنوك التجارية في إطار ضوابط السياسة النقدية للحد أو الرفع من حجم الائتمان. ويرتبط سلبا مع حجم الائتمان. (العامري، 2003)

3. عدد السكان (Popularion): يمثل مستوى الطلب الكلي على الائتمان المحلي، ويرتبط ايجابا بالائتمان.(العتوم، 2002)

ويبين الشكل رقم (1) يمثل تطور حجم التسهيلات الائتمانية وحجم الودائع المصرفية ، والشكل رقم (2) تطور سعر الفائدة الحقيقي على القراض للفترة (1989-2009)

شكل رقم (1)

تطور حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة وإجمالي الودائع للفترة (1989-2009)

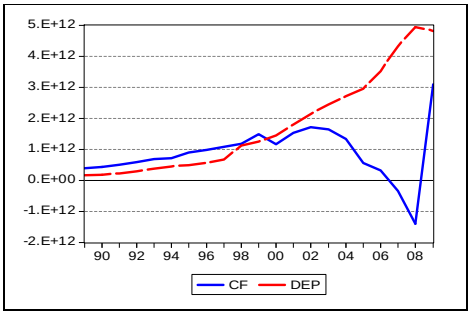

شكل رقم (2)

تطور سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض للفترة (1989-2009)

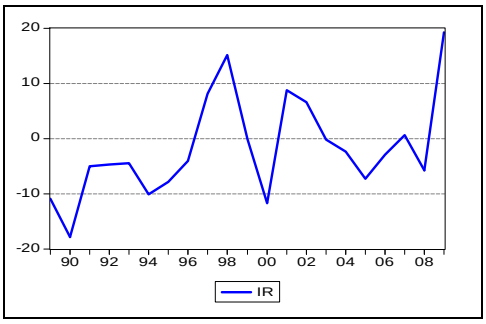

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر من الشكل رقم (1) والشكل رقم (2) أن حجم التسهيلات الإئتمانية للبنوك الجزائرية يفوق حجم الودائع المصرفية خلال الفترة (1989-1999) حيث تميزت هذه الفترة بنمو إقتصادي ضعيف بالاضافة الى تردي الأوضاع السياسة والأمنية في الجزائر حيث أن البنوك في تلك الفترة لم تكن الحل الأنسب لتوجيه المدخرات إليها، وتناسب هذا النمط للتسهيلات الائتمانية مع تذبذب أسعار الفائدة سواء على الودائع أوعلى القروض و التي شهدت مستويات مرتفعة خلال فترة التسعينات، بحيث أزال البنك المركزي سقف (20%) لمعدلات الفائدة على القروض سنة (1994). كما عرفت سنة (1995) أكبر معدلات فائدة على القروض (18.41%)، ويعود هذا الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة إلى نتائج سياسات التحرير المالي.

بعد سنة (1996) بدأت أسعار الفائدة في الانخفاض، ويرجع الاقتصاديون ذلك إلى أن الارتفاع الأولي لأسعار الفائدة كان مبالغا فيه، بحيث أن معدلات الفائدة على القروض سنة (1994) قلّصت الطلب على القروض الموجهة إلى الاستثمار واستقرت خلال العقد الأخير عند مستويات (8%).

و محصلة ذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية اتّسمت بالتذبذب مسجلة في أغلب السنوات نسبا سالبة. فأول قيمة إيجابية كانت (8.14%) في (1997) وبعدها أعلى قيمة إيجابية لمعدل الفائدة الحقيقي كانت (15,10%) سنة (1998) ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض معدل التضخم(مقاسا بالانكماش في الناتج المحلي الاجمالي) الذي انخفض من(29.8%) و (18.7%) سنة (1995)و(1996) على التوالي، إلى (5,7%)سنة (1997)، وكذلك الإصلاحات المهمة في إطار سياسة التحرير المالي التي جاء بها برنامج التصحيح الهيكلي الذي طُبق بداية من سنة (1994) وإلى غاية (1996). لتعود بعد ذلك معدلات الفائدة الحقيقية إلى التذبذب بين القيم السالبة والقيم الموجبة خلال العشر سنوات الأخيرة

في حين اتجه حجم الودائع إلى الارتفاع المتواصل في الفترة (2000- 2009) تزامنا مع الانخفاض المتواصل كذلك لحجم التسهيلات الائتمانية لنفس الفترة ما عدا سنة 2009 التي شهدت ارتفاعا كبيرا. وفيما يخص أسعار الفائدة في هذه الفترة فقد استمرت كذلك على نفس النمط من التذبذب مع الارتفاع سنة 2009.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات حول الائتمان المصرفي والعوامل المحددة له، حيث قام (شامية، 1989) بدراسة التسهيلات الائتمانية والإنتاجية في الاقتصاد الأردني للفترة (1968-1986) من خلال تحليل أثر الائتمان المصرفي على إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة ، مقاسا بمقدرا التأثير على القيمة المضافة المتحققة في كل قطاع من كل دينار منفق على شكل ائتمان. وقد بينت الدراسة انخفاض الإنتاجية المتوسطة والإنتاجية الحدية للدينار من الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد الأردني ككل.

في حين وجدت دراسة (McKinnon, 1973) و (Shaw, 1973) أن السياسات التحررية في الدول النامية المتعلقة بالقطاع المصرفي التي من شأنها التخفيف من وضع قيود على السقف الأعلى لسعر الفائدة، والاحتياطات القانونية العالية، والتحيز لبعض برامج الائتمان ، وغيرها، تحفز النمو الاقتصادي عن طريق تحسين نوعية الاستثمار وكميته، في حين يؤدي فرض قيود كمية على النظ ام المصرفي إلى تقييد كمية الاستثمارات وإنتاجيتها، ومن ثم إعاقة النمو الاقتصادي .وعلى الرغم من أن السياسات المتحررة أسهمت في رفع أسعار الفائدة إلى معدلات عالية، ف إن ذلك سيؤدي إلى تحفيز الادخار الخاص وتشجيع الوساطة المالية والتوزيع الأمثل للموارد، ومن ثم زيادة عرض الائتمان إلى القطاع الخاص الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار وارتفاع معدل النمو.

وكدراسة قياسية، فقد حدد (الخطيب والساعد، 1996) العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي لقطاع الصناعة في المعادلة التالية:

$$CR=b0+b1G+b2I+b3R+b4F+b5Dum\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث:

CR: حجم الائتمان المصرفي لقطاع الصناعة.

G: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

I: الاستثمار.

F: معدل التضخم المتوقع.

Dum: المتغير الوهمي و الذي يأخذ بالاعتبار ظروف عدم الاستقرار التي عاشها الأردن، وكان لها أثر سلبي على الائتمان المصرفي، و استخدمت طريقة(OLS) في تقدير المعادلتين كل على حدى، و أظهرت النتائج أن العلاقة ايجابية بين كل من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و حجم الاستثمار من جهة، و بين حجم الائتمان المقدم لقطاع الصناعة من جهة أخرى، في حين كانت العلاقة عكسية بين الائتمان المصرفي و باقي المتغيرات.

في حين هدفت دراسة (أبو معمر، 2001) إلى معرفة حجم الودائع والتسهيلات في المصارف الفلسطينية للفترة (1990-2000) وكذا التعرف إلى أسباب ضعف دور البنوك في تقديم القروض الائتمانية والمساهمة في الاستثمار. اعتمد الباحث في الدراسة على سلسلة من المقابلات مع مدراء البنوك بالإضافة إلى عرض وتحليل إحصاءات تمثلت في نسبة التسهيلات إلى الودائع في البنوك التجارية، بنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة للفترة (1993-1999). حجم التسهيلات التي تقدمها البنوك الفلسطينية، البنوك الأردنية والبنوك المصرية العاملة في فلسطين لقطاعات الاقتصاد ككل حسب كل بنك، بالإضافة إلى توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية للفترة (1998-2000).

توصلت هذه الدراسة الوصفية إلى أن حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك الأردنية العاملة في فلسطين أعلى من تلك التي تقدمها البنوك الفلسطينية أو المصرية العاملة في فلسطين. كما أظهرت الدراسة ان الظروف السياسية تؤثر على

حجم التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية، قلة خبرة البنوك، عدم وجود ضمانات لها لمنح هذه التسهيلات بالإضافة إلى ضعف القطاع الاقتصادي بشكل عام.

وعلى غرار دراسة (الخطيب والساعد، 1996)، قام (العتوم، 2002) بقياس دور الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الأردني في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1985-2000م. من خلال تقدير نموذج آني يتكون من معادلتين الأولى دالة انتاج، أما المعادلة الثانية فهي دالة الائتمان و التي توضح ان الائتمان المصرفي يعتمد على حجم السكان(POP) وحجم الودائع الاجمالية لدى الجهاز المصرفي (TDEP) بالاضافة الى سعر الفائدة (RI) وبعد تقدير النموذج آنيا باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS). أظهرت النتائج وبالنسبة لدالة الائتمان وجود علاقة ايجابية بين الائتمان المصرفي و حجم السكان(POP) على مستوى الاقتصاد و على مستوى القطاعات عدا قطاع الانشاءات أما اجمالي الودائع (Tdp) فقد ارتبط ايجابا مع حجم التسهيلات الائتمانية لكن لم تكن معلمتها معنوية احصائيا لا على مستوى الاقتصاد ولا على مستوى القطاعات، أخيرا معدل سعر الفائدة فقد ارتبط بعلاقة عكسية مع الائتمان المصرفي و ثبتت معنوية معلمتها على مستوى الاقتصاد وعلى المستوى القطاعي.

كما وهدفت دراسة (العامري، 2003) في اليمن إلى قياس أثر الإئتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية اليمنية على النمو الإقتصادي ممثلا بمعدل الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الإقتصاد ككل وعلى مستوى القطاعات الإقتصادية ببيانات ربع سنوية للفترة 1990 إلى 2001، معتمدة على نموذج قياسي قدرت معالمه باستخدام طريقة OLS، حيث تم إختبار معادلتين، أعدت الأولى لقياس العوامل المؤثرة على الإئتمان المصرفي - دالة الإئتمان-، والثانية دالة الإنتاج، والتي استخدم فيها الإئتمان المصرفي المقدر كأحد العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي.

أظهرت نتائج الدراسة أن معظم الإئتمان المصرفي في اليمن يتمثل في شكل قروض وسلفيات معظمها قصير الأجل، وأنه لا توجد سياسة إئتمانية واضحة للمصارف التجارية اليمنية. كما بينت الدراسة أن الإئتمان المصرفي في اليمن لا يتأثر بشكل إيجابي بكل من حجم الودائع الإجمالية لدى البنوك، الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان. في حين يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض. كما أسفرت نتائج تحليل معلمات النموذج عن وجود أثر إيجابي محدود للإئتمان المصرفي على النمو الإقتصادي على المستوى الكلي وعلى مستوى القطاعات الإقتصادية والذي دل على تواضع مساهمة القطاع المصرفي في النمو الإقتصادي.

وفي دراسة على الصين، قام (Liang and Teng, 2006) باختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (1952-2001)،)، حيث تم قياس النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج الحقيقي الإجمالي، والتطور المالي من خلال: نسبة الإئتمان المصرفي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما تم إضافة مجموعة من المتغيرات التحكمية هي: معدل الفائدة الحقيقي، درجة الإنفتاح التجاري، ونصيب الفرد من رأس المال الثابت. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات، حيث أن تأثير نسبة الإئتمان المصرفي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وكذلك تأثير كل من معدل الفائدة الحقيقي، درجة الإنفتاح التجاري، ونصيب الفرد من رأس المال الثابت إيجابي في المدى الطويل.

بيانات ومنهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة بيانات سنوية حول متغيرات اقتصادية للفترة (1989- 2009) منشورة في النشرات السنوية والتقارير التي يصدرها البنك المركزي الجزائري ومنشورات الديوان الوطني للإحصاء، بالإضافة إلى الإحصاءات السنوية الصادرة

عن المنظمات الدولية المتخصصة أهمها البنك الدولي. وقد تنوعت وتعددت مصادر استقاء البيانات الإحصائية بغية تحري الدقة والتأكد من مصداقيتها، حيث تم مقارنتها في أكثر من مصدر لتفادي ما قد يشوب هذه البيانات من أخطاء. وهي بذلك تمتاز على الدراسات السابقة المطبقة على الجزائر بكونها-على حد علم الباحث- أول دراسة تستخدم نموذجا قياسيا لتقدير المتغيرات التي تؤثر على السايسة الائتمانية وكذا قياس حجم هذا التأثير.

تم الاعتماد في صياغة نموذج الدراسة على نظرية الأرصدة القابلة للاقراض والتي توضح أن حجم التسهيلات الائتمانية يعتمد على مدى توفر الأموال القابلة للاقراض (عرض الأموال) Credit Supply وعلى (مقدار الطلب) على تلك الأموال Credit Demand (العامري، 2003). ومن أهم العوامل المحددة للسياسة الائتمانية التي قامت الدراسة باختبارها، ما تم صياغتها في النموذج رقم (1) التالي:

$$CF = \alpha + \beta_1 Dep + \beta_2 IR + \beta_3 Pop + \beta_4 Dum + \ell i \ .....(1)$$

حيث يمثل:

CF: يمثل حجم التسهيلات الائتمانية، تم تقديرها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

α يمثل الحد الثابت للنموذج، $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معلمات النموذج

Dep: حجم الودائع الإجمالي، تم تقديرها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

Pop: حجم السكان، ويعبر عن حجم الطلب على التسهيلات الائتمانية، تم تقديرها باللوغاريتم الطبيعي لعدد السكان.

IR: سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض

Dum: ويمثل متغير وهمي يشير للتغيرات التي طرأت على السياسة النقدية والاقتصادية في الجزائر سنة 1996. فيأخذ قيمة 0 (صفر) قبل فترة الاصلاحات، وقيمة 1 (واحد) للفترة ما بعد الإصلاحات.

ℓi: بواقي النموذج أو الأخطاء العشوائية.

حيث ستتم معالجة البيانات باستخدام برنامج الاقتصاد القياسي E-views للحصول على نتائج دقيقة.

نتائج الدراسة

1- الاختبارات الأولية لبيانات الدراسة:

1-1 الاحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي

يوضح الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة للفترة (1989-2009). حيث تشير النتائج الوصفية المبينة في الجدول أن المتوسط الحسابي لحجم الودائع وحجم التسهلات الائتمانية كان موجبا، حيث أن نسبة حجم التسهيلات الائتمانية كان أكبر من حجم الودائع. في حين أن أعلى نسبة للتسهيلات الائتمانية بلغت 99.35% من الناتج المحلي الاجمالي، بينما بلغت أعلى قيمة للودائع المصرفية نسبة 47.10% من الناتج المحلي الاجمالي. كما سجل أقل انحراف معياري لمتغير حجم الودائع، يليه متغير سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض، بينما سجل أعلى انحراف معياري لمتغير التسهيلات الائتمانية.في حين لم تظهر فروقات كبيرة بين المتوسط الحسابي وأعلى قيمة وأدنى قيمة فيما يخص متغير عدد السكان. بينما كان الانحراف المعياري مرتفعا نوعا ما (10.35%) مقارنة بمتغيرات الدراسة الأخرى.

جدول رقم (1) :الاحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي

	التسهيلات الائتمانية CF	الودائع المصرفية DEP	سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض IR	حجم السكان LOG(POP)
عدد المشاهدات	21	21	21	21
المتوسط الحسابي	0.4054	0.3648	-0.0176	17.211
أعلى قيمة	0.9935	0.4710	0.1924	17.367
أدنى قيمة	-0.1221	0.2179	-0.1790	17.020
الانحراف المعياري	0.2839	0.0835	0.0906	0.1035
الالتواء	0.1728	-0.3188	0.6668	-0.2438
التفلطح	2.8322	1.7499	3.0634	1.9877
Jarque-Bera	0.1292	1.7232	1.5600	1.1047
الاحتمال	0.9374	0.4224	0.4583	0.5755

المصدر: من إعداد الباحث

كما يتضح من الجدول رقم (1) أن متغيري الودائع المصرفية وعدد السكان يظهران التواءا سالبا مما يعني التوائها نحو اليسار، بينما كان معامل الالتواء لمتغيري التسهيلات الائتمانية وسعر الفائدة الحقيقي موجبا. كما أن جميع متغيرات نموذج الدراسة باستثناء متغير سعر الفائدة الحقيقي تظهر تفلطحا أقل مما هو عليه في التوزيع الطبيعي (ثلاثة)، في حين تجاوز معامل التفلطح لمتغير سعر الفائدة الحقيقي (3) مما يعني أنه قليل التفلطح.

وتشير نتائج اختبار Jarque-Bera إلى قبول فرضية التوزيع الطبيعي لكل متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 1%. وبناء على نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي تم تعزيز استخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية لتقدير معلمات نموذج الدراسة.

1-2 إختبار الارتباط المتعدد:

يشير Brayman and Cramer (2001) أن اشكالية الارتباط المتعدد بين المتغيرات تظهر اذا تجاوز معامل ارتباط متغيرين مستقلين ببعضهما نسبة تفوق 80 %، في حين أشار Kennedy (1998) درجة 80 إلى 90% ارتباط بين متغيرين مستقلين أو أكثر تجعل من الصعب عزل تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع على حده. وبالتالي فنموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد Multicollinearity. ويبين الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (2): مصفوفة الارتباط

	CF	DEP	IR	LOG(POP)
CF	1.000000	-0.569029	-0.567442	-0.656919
DEP	-0.569029	1.000000	0.384268	0.702659
RIR	-0.567442	0.384268	1.000000	0.491070
LOG(POP)	-0.656919	0.702659	0.491070	1.000000

المصدر: من إعداد الباحث

حيث يظهر من الجدول أعلاه عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة يفوق 70%.

2- تحليل نتائج الدراسة:

قبل تحليل نتائج نموذج الانحدار، فمن الضروري التأكد من عدم وجود تغيير هيكلي (Structural change) في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة، وذلك بالاعتماد على إجراء اختبار استقرارية معالم النموذج (Stability Test)، حيث يقصد بالاستقرارية هنا عدم وجود قفزات مفاجئة في البيانات مع مرور الزمن، في هذا المجال سيتم الاستعانة باختبار Cusum Test (Cumulative Sum Test) ، نتائجه موضحة في الشكل رقم (3). حيث يتبين أن منحنى البواقي يقع ما بين خطي

الإنحراف المعياري من بداية الفترة إلى نهايتها، مما يثبت صحة وجود استقرارية معالم النموذج، وبالتالي سيتم الاعتماد على الفترة كاملة في الاختبارات الموالية دون الحاجة إلى تجزئتها.

وتوضح المعادلة رقم(2) تقدير معلمات نموذج الدراسة، وتمثل القيمة بين قوسين قيمة إحصائية (t) ودرجة المعنوية لها. وتشير (*) (**) إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، 5% على الترتيب.

الشكل رقم (3) اختبار استقرارية معالم النموذج

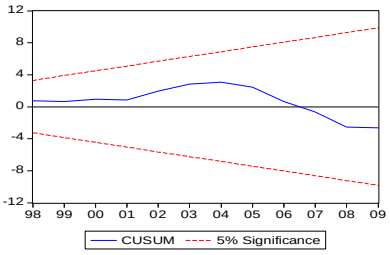

المصدر: من إعداد الباحث

$$CF = \alpha + \beta_1 Dep + \beta_2 IR + \beta_3 Pop + \beta_4 Dum + \ell i \ .....(2)$$

+ 58.93	+ 0.99	- 0.49	- 3.43	+ 0.14
(13.694)*	(2.229)**	(-13.529)*	(2.731)**	(-3.401)*

$R^2 = 0.9669$ $D.W = 0.00$ F - statistic = 117.07 *

قبل تحليل نتائج نموذج الانحدار المتعدد، تجدرالاشارة إلى تفسير قيمة R^2 وقيمة وقيمة D.W، F-Statistic. حيث تشير القيمة الأولى إلى القدرة التفسيرية للنموذج، حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر 96.69% من التغيرات في المتغير التابع، في حين أن قيمة اختبار Durbin-Watson (D.W) تشير إلى إمكانية وجود عدم ثبات تجانس تباين الخطأ حيث أن قيمتها لا تنتمي إلى المجال (2.5-1.5).(Eviews 4 Users Guide I). أما قيمة إحصائية F فيتبن أنها بلغت قيمة 117.07 عند مستوى معنوية 1 % وهي أعلى من قيمة F الجدولية، وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على أن هناك أثرا ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع.

كما أن المنهجية السابقة في تقدير نموذج الدراسة قد تعاني مشكلتين قد تؤديان إلى نتائج مضللة. الأولى هي أن الأخطاء العشوائية المحصل عليها من نموذج الانحدار السابق قد تكون مرتبطة فيما بينها، وهو ما يعرف بمشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation Problem). أما الثانية فهي أن تباين الخطأ العشوائي قد لا يكون ثابتاً عبر الزمن كما تفترض طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وهو ما يعرف بمشكلة عدم ثبات أو عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Problem) (Gujarati et al,2003, 387).

وقد تم إجراء الاختبارات اللازمة على الأخطاء العشوائية (Residuals) للتأكد من مدى ملاءمة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير نموذج الدراسة. حيث سيتم اختبار فيما إذا كانت الأخطاء العشوائية تتبع توزيع طبيعيا، غير مرتبطة ذاتيا، وفيما إذا كان تباينها ثابتاً عبر الزمن.

1- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

يتم الحكم على التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار من خلال إحصائية Jarque Bera الموضحة من الشكل رقم 4. حيث يتبين أن بواقي نموذج الانحدار موزعة طبيعيا وما يتوافق مع شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

شكل رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة

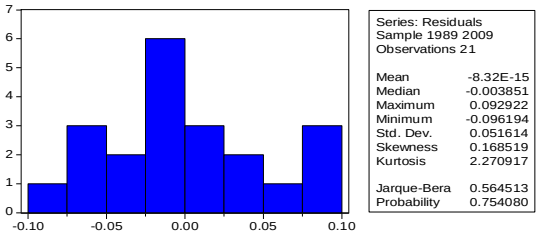

المصدر: من إعداد الباحث

2-اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج:

يهدف هذا الاختبار إلى تقصي مدى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية سيكون من خلال تطبيق اختبار-Ljung Box على الأخطاء العشوائية (Residuals). ويأتي هذا الاختبار لفحص الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية إلى غاية فترة التباطؤ Lag. ويوضح الجدول رقم(3) نتائج اختبار Ljung-Box ممثلة في احصائية Q-Stat والاحتمال Prob.

حيث يظهر من الجدول أن قيمة الاحتمال للاختبار الاحصائي كانت دوما أكبر من درجة معنوية 1%، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي نموذج الانحدار.

جدول رقم (3): اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج الدراسة لفترة تباطؤ Lag=12

Lag	Q-Stat	Prob
1	2.2402	0.134
2	2.4327	0.296
3	4.9145	0.178
4	8.8105	0.066
5	10.216	0.069
6	10.535	0.104
7	11.351	0.124
8	12.048	0.149
9	13.049	0.160
10	14.992	0.132
11	16.242	0.132
12	19.685	0.073

المصدر: من إعداد الباحث

3- اختبار تجانس تباين الخطأ:

من أجل فحص تجانس أو ثبات تباين الخطأ العشوائي (Homoskedasticity) سيتم تطبيق اختبار عدم تجانس التباين White Heteroskedasticity Test، المبين في الملحق رقم (2)، حيث أظهرت نتائج الاختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي وبالتلي فقد تم إعادة تقدير معلمات النموذج ضمنيا مع إدراج هذه المشكلة، وفق برنامج E-views. (White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance)

وعليه، ونظرا لتوافق شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية مع عدم وجود مشاكل في البيانات واصلاح ما وجد منها، فإن النموذج يعبر عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث يشير الجزء الثابت من المعادلة وقيمته (+ 58.93) إلى أن أدنى حد من التسهيلات الائتمانية تقدمها البنوك التجارية في ظل غياب أي تأثير يمثل نسبة 58.93 % من قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

ويظهر أن هناك علاقة ايجابية معنوية بين حجم التسهيلات الائتمانية وكل من إجمالي الودائع ومتغير الاصطلاحات الاقتصادية، في حين ارتبط سعر الفائدة الحقيقي وحجم السكان بعلاقة عكسية معنوية.

وبالتالي فإن هناك تأثيرا لكل المتغيرات السابقة على الإئتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية ، بحيث يتوافق التأثير الايجابي لكل من حجم الودائع المصرفية والنظرية الاقتصادية ودراسة (العتوم، 2000) على الأدرن ودراسة (العامري، 2003) على اليمن. وكذا العلاقة السلبية لسعر افائدة على الاقراض مع النظرية الاقتصادية ودراسة (العتوم، 2000) و (العامري، 2003). حيث يفسر حجم الودائع ما نسبته 99% من التغيرات في حجم التسهيلات الائتمانية، ويعتبر كأهم متغير مؤثر على الإئتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية في ظل نتائج تحليل النموذج، التي توافقت مع ما توصلت اليه دراسة (العامري، 2003) على اليمن.

في حين اختلف تأثير حجم السكان عما كان متوقعا باظهاره لعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية تعزى في رأي الباحث إلى أن عدد السكان بالضرورة لا يعبر بالضرورة دوما عن حجم التسهيلات الائتمانية بالقدر الذي يعبر عن حجم الودائع المصرفية، ذلك -وحسب رأي الباحث كذلك- بالرغم من المشاريع الاستثمارية وصندوق دعم الاستثمار التي تتطلب تمويلا بنكيا، فإن المواطن الجزائري فردا أو مؤسسات عمومية تميل إلى التمويل الذاتي للاستثمار وزيادة السكان لا يقابله بالضرورة زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم. كما أن الزيادة في عدد السكان لا تعني بالضرورة الزيدادة في عدد المتعاملين مع البنوك ايداعا واقتراضا. حيث أظهرت دراسة (العامري، 2003) أن علاقة حجم السكان بحجم الائتمان المصرفي موجبة لكنها غير دالة إحصائيا، وما يتوافق مع ما توصلت اليه الدراسة في أن زيادة عد السكان لا يؤدي إلزاما إلى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية.

أما فيما يخص متغير الإصلاحات الاقتصادية والنقدية خلال فترة الدراسة، فقد أبدت تأثيرا ايجابيا واضحا من خلال العلاقة الايجابية حيث أن 14% من التغييرات في التسهيلات الائتمانية تفسر بالاصلاحات التي تضمنها الاقتصاد الجزائري.

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير كل من حجم الودائع ،سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان، والاصطلاحات الاقتصادية على الإئتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية ممثلا بحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها. باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1989 إلى 2009. وقدمت الدراسة تحليلا قياسيا لمعرفة مدى تأثير كل متغير. توصلت الدراسة إلى نتائج مرتبطة بالتحليل الوصفي ونتئج مرتبطة بالتحليل القياسي. حيث أن:

1- حجم التسهيلات الائتمانية (الائتمان المصرفي) مر بمرحلتين، مرحلة تمتد من 1989 إلى 2000، تميز خلالها بالنمو بمعدلات موجبة، ومرحلة تميز فيها بالانخفاض والنمو السالب خلال الفترة (2001-2008).

2- حجم الودائع المصرفية تميز بالارتفاع المستمر والنمو بمعدلات متزايدة خلال فترة الدراسة (1989-2009).

3- تذبذب أسعار الفائدة الحقيقية، قبل وبعد الاصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر.

4- الإئتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية يتأثر ايجابا بعوامل حجم الودائع (Dep)، الاصلاحات الاقتصادية (Dum)، وتتأثر سلبا بسعر الفائدة الحقيقي على الاقراض (IR) وحجم السكان (Pop).

وعليه تطرح الدراسة بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور الجهاز المصرفي الجزائري في تحقيق الهدف الاجتماعي والاقتصادي المرغوب المتمثل في النمو الاقتصادي:

1- تحديد سياسة ائتمانية واضحة لكل بنك.

2- أن تتظافر جهود الحكومة والبنك المركزي في سبيل ايجاد بيئة ملائمة للائتمان المصرفي، من خلال التأثير الجيد والتحكم في الطلب والعرض عليه. من خلال تعبئة المدخرات ووضعها في القنوات الصحيحية وما يتلاءم مع متطلبات النمو الاقتصادي.

3- ضرورة تشجيع الاستثمار أكثر الذي يدفع البنوك لتحسين سياستها الائتمانية.

المراجع

1. أبو معمر، فارس.(2001)، دور البنوك في الإستثمار في فلسطين للفترة (1990-2000). مجلة الجامعة الإسلامية المجلد العاشر – العدد الأول ، ص –ص 245-306.
2. بهلول، محمد بلقاسم حسن. الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية. مطبعة حلب، الجزائر، 1993.
3. بوزيدة، حميد. النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1992- 2004. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2006 .
4. الخطيب، فوزي، والساعد رشاد. (1996)، دور المؤسسات المالية في تمويل قطاع الصناعة في الأردن، مجلة الادارة العامة، المجلد 36، العدد1.
5. شامية، عبد الله. (1993)، التسهيلات الإئتمانية وأثرها على إنتاجية الإقتصاد الأردني (1968-1986). مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 5، العدد3، ص-ص 177-208.
6. ضياء، مجيد الموسوي. الاصلاح النقدي، دار الفكر الجزائر، الطبعة الأولى،1993 .
7. العامري، عادل قائد فارع. أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن. رسالة ماجستير، الأردن، 2003.
8. عبد الله، خالد أمين، و الطراد، اسماعيل ابراهيم. إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 167.
9. العتوم، عامر. دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية للفترة 1985-2000، رسالة ماجستير، الأردن، 2002.
10. فلاح، الحسيني، و الدوري، مؤيد. إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر. دار وائل للنشر، عمان،.2000
11. قانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

الأجنبية:

12. Bryman, A. and Cramer, D. (2001). Quantitative Data Analysis with SPSS release 10 for Windows: A guide for Social Scientists. 1st ed., East Sussex: Routlege.
13. Christopoulos, D. K., and Tsionas, E. G. (2004), "Financial Development and Economic Growth", Journal of Development Economics, 73, PP. 55-74.
14. Colombage, S, R, N. (2006),"Financial Markets and Economic Performances", Research in International Business and Finance, 23, PP. 339-348.
15. Eviews 4 User's Guide I. Quantitative Micro Software (QMS).
16. Fischer. Stanly. (1993), "The Role of Macroeconomic Fators in Grwoth" NBER working paper no, w4565, National Bureau of Economic Research,Inc.
17. Gujarati, Damodar N. (2003), Basic Econometrics. McGraw-Hill, International Edition, PP 335-387.
18. Kennedy, P. (1998), A Guide to Econometrics. 4th ed. Oxford: Blackwell.
19. Liang, Q., and Teng, J. Z. (2006), "Financial Development and Economic Growth", China Economic Review, 17, PP. 395-411.
20. Lloyld, Thomas., (1986) Money, Banking and Economic Activity. 3rd Edition, Prentice-Hall, Inc., NewJersy, P.67.
21. McKinnon, R I. (1973), "Money and Capital in Economic Development", Washington DC: Brookings Institution.
22. Shaw, E. (1973). "Financial Deepening in Economic Development", Oxford University Press, London.
23. Services du chef du gouvernement , Le plan de la relance économique 2001-2004, les composantes du programme.

المواقع الالكترونية:

23. السياسة الإئتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا http://www.cbl.gov.ly/pdf/048fblnLhLLtmKccXTg.pdf
24. موقع البنك المركزي الجزائري www.bank-of-algeria.dz
25. موقع البنك الدولي www. worldbank.org